

الحرام في اليوم الثاني اذا عاده التبتغى كل يوم معتادا والرجوع في موافقت اعادة التبتغى  
 الى الطهارة فليعتبر بها وقت الحام امور اخر مكرهة ذكرناها في كتاب الطهارة فلو  
 نشول باعادة مكرات الصلوات فتمت افرش الحر للرجال فمحل حرام وكذلك في  
 الخمر فيجوز الغضه او ذهب وكذلك الشرب ومنها واستعمال ماء الورد فيها او غيرها  
 ومنها استدال المستور وعليها الصور ومنها استعمال الاوتار واستماع القينات ومنها  
 اجتماع النساء على السطوح للنظر الى الرجال مهما كان في الرجال مشايخ يخاف الفتنة  
 بينهم شكل ذلك محظور مكره يجب تغييره ومن غير تغيير لزمه الطرود ولم يحرم  
 الجلوس فلا رخصه في الجلوس في مشاهة المكرات واما الصور على لوان  
 الزوال المفروشة فليس مكرها وكذا على الاطباق والقصاص الا الاواني الخنزير على  
 شكل الصور فقد يجوز بعض رؤوس الحمار على شكل طير فذلك حرام يجب كونه  
 مقدارا لقوة منه وفي المحل الصغيرة من الفتنة خلاف وقد حكى ابراهيم بن حنبل  
 رحمه الله تعالى عن الضيافة نسبا ومهما كان الطعام حراما او كان الموضوع مفسوما  
 او كان المشايخ المفروشة حراما فهي من اشدة المكرات فان كان فيها من يتناول شرب  
 الخمر وجد فيه يجوز الحضور ولا يجوز حضوره ليس الشرب وان كان مع ترك الشرب  
 ولا يجوز المشي الفاسق في حال المشايخ للفتنة واما النظر في مجالسهم وان هل  
 يجوز بغضه في الله تعالى ومقاطعتها ذكرناه في باب البت والبغض في الله وكذلك  
 ان كان فيه من يلبس الحر او اثاره الذهب فهو فاسق لا يجوز الجلوس معه من غير  
 ضرورة فان كان الثوب على صبي فربما بلغ فهذا في محل النظر والصحيح ان ذلك مكره ويجب  
 اخراجه عنه ان كان في غير اليوم قوله عليه السلام هذان حرمان على ذكورا حتى يتكلم  
 منع الصبي من شرب الخمر لكونه مكلفا ولكن يكون بالنسبة به فاذا بلغ عسر عليه  
 عنه فكل ذلك شهوة التزين بالحرير يغلب عليه اذا اعتاده فيكون ذلك بدرا للفساد  
 يندس في صورته فينبذ منه شهوة في الشهوة لانه حجة يعسر قلها بعد البلوغ واما  
 الصق الذي لا يميز فيضعف معنى الحرير في حقه ولا يحلو عن احتزال وانزل عند الله تعالى  
 فيه والحنون في معنى الصبي الذي لا يميز بغير حمل التزين بالذهب والحرير للنساء  
 من غير اسراف ولا رخصه في ثقب اذن الصبية لاجل تعذيب خلق الله والذهب  
 فان هذا حرام حرم وقتله ووجوب للقضاء من لو يجوز الاطاحة منه كالفصد  
 وانما هذه الحثاني والتزين بالخلق غير مباح بل في التقريب تعلق من الاذن وفي  
 الحثاني والاسورة كفاية عنه فهذا وان كان معناه ذكرا حرام منه والمنع منه واجب  
 ولا يستحب ان عليه غير صحيح والاجرة المأخوذة عليه حرام الا ان يثبت في حجة النقا

فيه رخصة ولم يتبعنا الا ان فيه رخصة ومنه ان يكون في الضيافة مبتغى  
 بعد عشر فير الخطور لمن يقدر على الرد عليه على عزم الرد فان كان لا يقدر عليه لم يجوز ان  
 كان المبتغى لا يشكلم بعد عشره يجوز الحضور مع انظاره اذ لم يره عليه ولا اعراض عشره  
 ذكرناه في باب البغض في الله تعالى وان كان فيها مفسد بالحكايات وانواع النوادر فان كان  
 يفسد بالبغض واكذب لم يحرم الحضور وعند الحضور يجب الاتكاف وان كان ذلك عرج  
 لا يذب فيه ولا غشي فهو مباح اعني ما يقل منه فاما اذا كانه صنع وعادة فليس مباح  
 وكل ذلك لا يخفى الكذب ولا يقص منه التلبس فليس من جملة المكرات تقول الانسان  
 قد طلبت اليوم مائة مرة واعرف عيبك الخلوام لف حرة وما جرى مجراه ما يصل  
 انه ليس يقصم به التحقيق فذلك لا يقوح في العداوة ولا ترد الشراة به ومنه  
 الملاح المباح واكذب المباح في كتاب اوقات النساء في من ربح المملكات ومثلهما  
 الاسراف في الطعام والبناء وهو مكره بل في المال مكرات احدها الاضاعة والاخر  
 الاسراف والاضاعة تعربت مال بلانا فانه يستعد بها الحراق الثوب وتزويره  
 البناء من غير غرض والقاء المال في البحر معناه صرف المال الى الناحية والمطرب وسف  
 انواع النساء ولا نواكح محرمة شرعا فمكرات كالمعروفة واما الاسراف فقد يطلق  
 لارادة صرف المال الى الناحية والمطرب والمكرات وقد يطلق على الصرف الى المملكات  
 في جنسها ومن مع المبالغة والمبالغة تختلف بالاضافة الى الاحوال فنقول من لم يكن الا  
 ما يترد دينار ومعه عياله واولاده ولا معيشة لهم سواء فافق الجميع في قوله فهو مسرف  
 حيث منعه من ذلك تعال ولا تبسطوا كل اليد فتقعدوا لو لم تحسوا انزل هذا  
 في رجل بالدينه تسم جميع ما له وليريق شيئا لعيله فطوبى بالفقير فله يقدر على شيء وقال  
 تعال ولا تبذر ربيرا الى المبتدري كما نوا اخوان النبي طين وكذلك قال والذين اذا اذفقوا  
 يسر فوا ولم يقتر واقتن يسر في هذا الاسراف فيكون عليه ويجب على القاض ان يحرم عليه  
 الا اذا كان الرجل وحده وكان له قوة في التوكل صادقة فله ان ينفق جميع ماله في الزواج  
 البت ومن له عيال او كان عاجزا عن التوكل فليس له ان يتصدق بجميع ماله وكذلك لو صرف  
 جميع ماله الى نفوس حيوانه وتزوينه وبنائه فهو اسراف محرم وفعل ذلك من له مال  
 كثير ليس محراما في التزين من الاشراف في الصحيح ولم يتناول المساجد تزين ونقش  
 ابوابها وسقوفها مع ان نقش الابواب والمسقف لا فائدة فيها الا مجرد الزينة وانما  
 الدور وكذلك النقول في التحل بالثياب والاطعمة فذلك مباح في جنسه وميسر  
 اسرافا باعتبار حال الرجل ومروته وامثال هذه المكرات كثيرة لا يمكن حصرها  
 فقسى بمذام مكرات الجاهل ومجالس القضاة وداوين المستهين ومذارس

في رخصه